العراق: متظاهرون يشلون حركة السير بالبصرة

أفاد شهود عيان، أمس الأحد، بأن عدة طرق رئيسة وأخرى مؤدية لمنشآت نفطية وجسور أغلقت من محتجين غاضبين على تأخر صرف رواتبهم في محافظة البصرة الغنية بالنفط جنوبي العراق. وأبلغ شهود عيان مراسل "الأناضول"، بأن آلاف المتظاهرين وهم من المعينين بأجور يومية في المؤسسات الحكومية بينها منشآت الطاقة، تظاهروا الأحد، في عدة مناطق بالبصرة، احتجاجا على عدم صرف رواتبهم لأشهر عديدة.

وأضاف الشهود أن المتظاهرين أغلقوا طرقا رئيسة وشلوا حركة السير بين مناطق المحافظة، كما أغلقوا الطرق المؤدية إلى شركة مصافي نفط الجنوب وميناء أم قصر.

من جانبه، قال منار اليعقوبي أحد المتظاهرين في اتصال هاتفي مع "الأناضول"، إن "الإدارة المحلية بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية أطلقت تعيينات بأجور يومية لـ30 ألف شخص من محافظة البصرة أغلبنا من حملة الشهادات".

وأضاف: "تمت المباشرة في الوظائف الجديدة في مختلف مؤسسات الدولة العاملة في البصرة منذ آذار/مارس الماضي، ونعمل برواتب يومية لكن حتى الآن لم تصرف رواتبنا، ولا يمكننا الانتظار إلى مالا نهاية". وأضاف اليعقوبي أن "هناك لجنة مشرفة على تنظيم الاحتجاج، اتفقت على أن تتحول المظاهرات إلى عصيان مدني وتعطيل حركة السير في عموم البصرة للضغط على الإدارة المحلية لإطلاق رواتبنا".

الجيش السوداني يستعيد موقعين من ميليشيات إثيوبية على الحدود

السودان: إصابة متظاهرين اثنين وحالات اختناق بمسيرات ذكرى الثورة

مظاهرات في السودان

أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية (غير حكومية)، أمس الأحد، إصابة متظاهرين اثنين، وحالات اختناق، بالعاصمة الخرطوم، خلال مسيرات الذكرى الثانية لثورة ديسمبر 2018.

وأشارت اللجنة، في بيان، إلى تعرض شاب عشريني لإصابة بليغة على مستوى اليد، جراء إطلاق قوات الأمن عبوة غاز، حيث تم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

كما أعلنت اللجنة عن إصابة شاب ثلاثيني في الرأس، إثر تدخل أحد أفراد الأمن ضده بمقيض السلاح وليس عبر إطلاق نار، بالإضافة إلى وقوع عدد من حالات الاختناق جراء استخدام الغاز المسيل للدموع، دون تفاصيل.

وأوضحت أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع لفض المحتجين أمام القصر الجمهوري والبرلمان، رغم أوامر النيابة العامة بعد استخدام العنف ضد الثوار.

وذكر شهود عيان، للأناضول، أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد المحتجين أمام البرلمان في مدينة أم درمان غربي الخرطوم، وفي محيط القصر الرئاسي.

وشهدت مختلف المدن السودانية بما فيها الخرطوم، مسيرات احتجاجية واسعة، للمطالبة بإسقاط الحكومة، وتحقيق أهداف الثورة، بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاعها.

والاحتجاجات الشعبية في 19 ديسمبر 2018، اندلعت بمختلف مناطق السودان، تنديدا بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وأجبرت تلك الاحتجاجات، قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، على عزل عمر البشير من الرئاسة (1989–2019).

وأعلنت السلطات وضع "ضوابط" لحماية مسيرات ذكرى الثورة، تشمل منع استخدام الرصاص أو الغاز المسيل للدموع ضد المحتجين.

فيما أغلق الجيش، كافة الطرق المؤدية إلى مقر قيادته العامة بالخرطوم، تجنبا لوصول المحتجين إلى محيطه، وفق إعلام محلي.

أفاد تقرير إخباري بأن الجيش السوداني استعاد مناطق من تلك التي يضع جيش وميليشيات إثيوبيا يدهم عليها.

وقُتل قائد عسكري سوداني و3 آخرون، إضافة إلى جرح نحو 27، الثلاثاء الماضي إثر كمين نصبه جيش وميليشيات إثيوبية على طوف من الجيش السوداني في منطقة حدودية.

وعاد القائد العام للجيش السوداني عبد الفتاح البرهان إلى الخرطوم بعد أن مكث في قيادة الجيش بالمنطقة الشرقية لـ3 أيام برفقة رئيس هيئة الأركان وقيادات عسكرية رفيعة أخرى.

وتولى البرهان قيادة المنطقة الشرقية ليومين مشرفاً على تقدم القوات السودانية التي جرى تعزيزها بإمدادات برية وجوية لمواجهة اعتداءات الإثيوبيين.

ونقل موقع "سودان تريبيون" عن مصادر عسكرية موثوقة أن الجيش تقدم نحو "خور شد" و"قلع لبان" بعد أن بسط سيطرته على جبل أبو طيور بالفشقة التابعة لولاية القضارف.

حمدوك وآبي أحمد يبحثان ترسيم حدود البلدين

بحث رئيس الحكومة السودانية، عبد الله حمدوك، مع نظيره الإثيوبي، آبي أحمد، أمس الأحد، أجندة قمة الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد"، وترسيم الحدود بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقبال حمدوك لآبي أحمد، في مقر إقامته بجيبوتي، التي وصلها السبت، للمشاركة في قمة "إيغاد"، وفق بيان لمجلس الوزراء السوداني.

وأضاف البيان، أن الجانبين "بحثا العلاقات الثنائية بين الخرطوم وأديس أبابا، والأوضاع في المنطقة، وأجندة قمة إيغاد".

وتعقد في وقت لاحق الأحد، قمة "إيغاد" الاستثنائية، بمشاركة حمدوك وآبي أحمد، ورؤساء جيبوتي، وكينيا، والصومال، إضافة إلى نائب رئيس دولة جنوب السودان.

وستناقش القمة، سير عملية السلام في جنوب السودان، ورفع اسم السودان من قائمة "الدول الراعية للإرهاب"، من قبل الولايات المتحدة، إضافة لقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

وفي سياق آخر، تطرق رئيسا وزراء السودان وإثيوبيا، وفق البيان ذاته، إلى اجتماع اللجنة العليا لترسيم الحدود بين البلدين المزمع عقده في 22 ديسمبر الجاري، دون مزيد من التفاصيل.

وأعلن السودان، إرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الحدود مع إثيوبيا لـ"استعادة أراضيه المغتصبة" (من مليشيا إثيوبية) في منطقة الفشقة، بولاية القضارف، شرقي البلاد، وفق وكالة الأنباء الرسمية. وجاءت هذا التطور، بعد إعلان الجيش السوداني، الأربعاء، سقوط خسائر في الأرواح والمعدات، جراء تعرض قواته لاعتداء من مليشيا إثيوبية داخل أراض قرب منطقة "الفشقة"، فيما لم تعقب إثيوبيا رسميا على الحادثة.

تحرير 18 فتاة من شبكة إتجار بالبشر في الخرطوم

أعلنت السلطات السودانية، تحرير 18 فتاة، من قبضة شبكة إتجار بالبشر. وأوضحت وكالة أنباء السودان الرسمية، أن دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والمستحدثة بالإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية تمكنت من "تفكيك شبكة إجرامية تتكون من 3 متهمين تعمل على الإتجار وتهريب البشر".

وأضافت أن التفكيك جاء "بعد مداهمة منزل بولاية الخرطوم، وتحرير 18 فتاة من إحدى دول الجوار (لم يحددها)".

وأفاد مدير دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والمستحدثة، ياسر مضوي، وفق الوكالة، أن "معلومات وردت للدائرة برصد نشاط إجرامي منظم لأحد الشبكات وتتخذ منزلا بأحد الأحياء بولاية الخرطوم مقرا لأنشطتها".

وأشارت الوكالة، أن المتهم الرئيسي يقوم باستلام الضحايا وترتيب إقامتهن ومن ثم تسفيرهن إلى الخارج بالتنسيق مع شبكة إجرامية بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا تتكون من 5 متهمين يقومون بتسفير الضحايا، نظير مقابل مالي.

ويكافح السودان الظاهرة التي تضاعفت معدلاتها في السنوات الأخيرة، وتقودها عصابات منظمة، على حدوده الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا، ويمتد نطاق نشاطها إلى الحدود الشمالية الغربية مع ليبيا.

الاتحاد الأوروبي: تشكيل حكومة جديدة باليمن خطوة نحو الحل

رحب الاتحاد الأوروبي، بتشكيل حكومة يمنية جديدة، معتبرا أنها "خطوة إيجابية نحو حل سياسي شامل للبلاد".

وقال في بيان، "سيكون أمام الحكومة الجديدة مهام صعبة وستحتاج إلى اتخاذ قرارات هامة وشجاعة (لم يذكرها) من أجل اليمن وشعبه".

وأكد البيان "التزام الاتحاد بسيادة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه، ومواصلة دعم الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي للصراع".

وتابع: "نشجع جميع أطراف النزاع على الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة (مارتن غريفيث) للتوصل لوقف شامل لإطلاق النار في كافة أرجاء البلاد واستئناف المحادثات السياسية".

وأفادت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ"، بصدور قرار رئاسي ينص على تشكيل حكومة من 24 وزيرا، برئاسة معين عبد الملك سعيد.

ووفق القرار، فإن تشكيل الحكومة جاء بناء على اتفاق الرياض الموقع بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

ومنذ أسبوع، بدأت القوات الحكومية وقوات "الانتقالي" انسحابا متبادلا من خطوط التماس في أبين، تنفيذا للشق العسكري من اتفاق الرياض الموقّع بين الجانبين في نوفمبر 2019.

وإضافة للصراع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي، يشهد اليمن منذ ست سنوات حربا بين القوات الحكومية المدعومة سعوديا، وجماعة الحوثي المدعومة إيرانيا.

وأودت الحرب بحياة 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

مباحثات عربية بالقاهرة لوضع رؤية لقضية فلسطين

بحث وزراء خارجية مصر والأردن وفلسطين، في اجتماع بالقاهرة وضع "رؤية" للتعامل مع القضية الفلسطينية بالمرحلة المقبلة، بعد تسلم الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن مهام منصبه.

وفي مؤتمر صحفي، عقب الاجتماع، أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، أن "الاجتماع الثلاثي المشترك" مع نظيريه المصري سامح شكري، والأردني أيمن الصفدي، "في غاية الأهمية"، وفق إعلام مصري.

وأضاف: "ناقشنا وضع رؤية [illegible] للتعامل مع القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة، في ظل التعامل مع إدارة أمريكية جديدة بعد فوز بايدن وعودة التنسيق مع إسرائيل".

ومن المقرر أن يتسلم بايدن، مهام منصبه في 20 يناير المقبل، فيما أعلنت السلطة الفلسطينية في 17 نوفمبر الماضي، استئناف التنسيق "الأمني والمدني" مع إسرائيل، بعد أشهر من التجميد اعتراضا على خطة إسرائيلية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

وفي سياق متصل، أفاد بيان مشترك للوزراء نقلته الخارجية المصرية، صدر عقب الاجتماع الثلاثي، بأن "القضية الفلسطينية هي القضية العربية المركزية، وناقشوا سبل دفع الأطراف المعنية للانخراط في العملية السلمية". وأكد الوزراء "ضرورة حث إسرائيل على الجلوس والتفاوض من أجل التوصل لتسوية نهائية على أساس حل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 والقدس الشرقية عاصمتها".

واتفقوا على "استمرار العمل على إطلاق تحرك فاعل لاستئناف مفاوضات جادة وفاعلة لإنهاء الجمود في عملية السلام وإيجاد أفق سياسي حقيقي للتقدم نحو السلام العادل".

ووفق البيان "توافق الوزراء على خطوات عمل مكثفة لحشد موقف دولي للتصدي للإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية وخصوصا بناء المستوطنات وهدم المنازل ومصادرة الأراضي".

وتشير تقديرات إسرائيلية وفلسطينية، إلى وجود نحو 650 ألف مستوطن بمستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلة، يسكنون في 164 مستوطنة، و124 بؤرة استيطانية.

وأكد الوزراء ضرورة إنهاء الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني حماية للقضية الفلسطينية ولتفويت الفرصة على المخططات الرامية إلى تصفيتها.

ووفق البيان "اتفق الوزراء على استمرار اللقاءات الثلاثية من أجل ضمان أعلى درجة من التنسيق في هذه المرحلة الحساسة". وترعى مصر مباحثات التهدئة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، كما ترعى ملف المصالحة الداخلية بين حركتي "فتح" و"حماس" على إثر الانقسام السائد منذ سيطرة الأخيرة على قطاع غزة منتصف 2007.

ودعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في سبتمبر الماضي، إلى بدء خطوات عملية لعقد مؤتمر دولي للسلام، مطلع 2021.

جانب من اللقاء

القيادة الفلسطينية: عودة العلاقة مع واشنطن مرتبطة بتنفيذ وعودها

أعلنت فلسطين، أنها ستعيد علاقتها مع الولايات المتحدة، في حال نفذ الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، وعوده المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

جاء ذلك في بيان للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في ختام اجتماع عقدته بمدينة رام الله، وسط الضفة الغربية المحتلة، برئاسة الرئيس محمود عباس.

وقال البيان، إن "القيادة الفلسطينية ستعيد علاقتها مع الولايات المتحدة إذا ما نفذت الإدارة الأمريكية الجديدة ما أعلنته".

وأشار إلى تصريحات سابقة للرئيس الأمريكي المنتخب، أعلن فيها اعتزامه إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن الذي أغلقته الخارجية الأمريكية عام 2018.

كما لفت إلى تعهد بايدن بإعادة المساعدات بأشكالها المختلفة للشعب الفلسطيني بما فيها دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ودعمه حل الدولتين.

واعتبر البيان، أن تعهدات بايدن تشكل بمجموعها "نقيضا لصفقة القرن".

وأطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خطته المزعومة للسلام بالشرق الأوسط التي عرفت باسم "صفقة القرن"، في يناير/ كانون الثاني الماضي، ويقول الفلسطينيون إنها تشطب أي أفق لقيام دولة فلسطينية مستقبلية وتبقي القدس تحت سيطرة الاحتلال.

وفي مايو الماضي، تعهد بايدن، خلال حملته الانتخابية، بإيجاد سبيل لإعادة فتح ممثلية منظمة التحرير في واشنطن، في حال انتخابه رئيسا، واستئناف الدعم الاقتصادي والأمني للفلسطينيين.

كما أكد ضرورة الضغط على إسرائيل لمنعها من اتخاذ خطوات أحادية الجانب قد تجعل حل الدولتين مستحيلا.